

تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات متناهية الصغر

ببعض قري صعيد مصر

سحر رافت حسين محمد^(١) - حاتم عبد المنعم^(٢) - هشام إبراهيم القصاص^(٣)
محسن محمود البطران^(٣)

(١) طالب دراسات عليا بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٣) كلية الزراعة، جامعة القاهرة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات متناهية الصغر ببعض قري صعيد مصر، ويتحقق ذلك من خلال دراسة الآثار الاجتماعية بالنسبة للمستفيدين من المشروعات المتناهية الصغر. بلغت عينة الدراسة (٢٢٠) عينة مفردة من المستفيدين من المشروعات المتناهية الصغر، تم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال المسح الاجتماعي بالعينة حيث تم تصميم واختيار استمارة استبيان. وقد تم توزيع هذه الاستمارة على مفردات العينة المستهدفة. استُخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى صحة التساؤل الرئيسي: يوجد تأثير اجتماعي ذو دلالة إحصائية للمشروعات متناهية الصغر.

وأخيراً عرضت الدراسة توصيات من أهمها ضرورة اعداد دراسات جدوي حقيقية للمشروعات المتناهية الصغر، ضرورة خلق روابط بين البنوك والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي لخدمة الشرائح غير مخدمة، ضرورة الاهتمام بدور المشروعات المتناهية الصغر في التنمية باعتبارها تخدم شريحة كبيرة من شرائح المجتمع، ضرورة مراعاة حقيقة هامة وهي الاهتمام بما حققتة المشروعات المتناهية الصغر من التأثير على الجانب الاجتماعي على المستفيد من المشروع وأسرته والمجتمع الذي يعيش فيه، ضرورة الاهتمام بالمرأة والنظر إلى الدور الحيوي الذي تقوم به في المجتمع.

المقدمة

تعد مشكلة القضاء على الفقر والحد منه من أكبر التحديات التي تواجه كل من الدول النامية والمتقدمة، يرجع ذلك إلى أن الفقر يعتبر من الظواهر الشائكة والمتشعبة حيث تنبثق منه عدة مشكلات كالبطالة والمرض. (محمود فرج عبد الواحد، المشروعات الصغيرة ومنتاهية الصغر وأثرها على التنمية ومحاربة الفقر، ص ٢)

ولكي يتم القضاء على هذه المشكلة أو التقليل من حدتها لابد من معرفة العوامل التي أدت إلى ظهورها ومن ثم إيجاد الحلول والمعالجات الناجحة لمحاربتها، ويجب أن نقول أنه لا يمكن تحقيق عدالة اجتماعية إلا إذا تمكنت شريحة كبيرة من سكان العالم من إيجاد طريقها للخروج من دائرة الفقر، لذا فقد أصبحت المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات الخطط والسياسات الإقتصادية في الدول النامية، وبدأ الأهتمام ينعكس على منظومة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الزراعية والداعمة والممولة، حيث بدأت العديد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية وغير التمويلية المعنية بالتنمية وتطوير وتمويل هذه المشروعات بالظهور، وبدأت تظهر كذلك تشريعات وقوانين خاصة لرعايتها وتنظيمها ودعم عمليات تأسيسها وتشغيلها وتطويرها، وأصبحت هذه المشروعات المحور الأساسي للكثير من التقارير والفعاليات التنموية المحلية، ولم ينحصر الأهتمام بهذه على المستوى المحلي والقطري، بل أصبحت محط اهتمام العديد من المؤسسات الأقتصادية الإقليمية والدولية ومحوراً رئيساً للعديد من التقارير الصادرة عن تلك المؤسسات. وإضافة إلى ماسبق أصبح هذا القطاع من أبرز مرتكزات استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مختلف مؤسسات المجتمع المدني لاسيما تلك التي تتعلق بالريادة ويتمكين الشباب والمرأة، كما أصبح محوراً رئيسياً للعديد من المؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء الإقليمية والدولية. (ايهاب خالد محمد، الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطه مجلة جسر التنمية- الكويت، ٢٠١٧ ص ٦)

إذن المشروعات متناهية الصغر هي إحدى الوسائل لتحقيق هذا، كما أن اتباع منهج التنمية من أسفل يعزز من التوجه إلى تحقيق المزيد من التنمية بشكل عام، من هنا كان لا بد من التطلع إلى دور أكثر فاعلية في عملية التنمية الاجتماعية كذلك لا بد من توضيح دور المشروعات المتناهية الصغر كأداة مناسبة لمواجهه مشكلة البطالة وتحديد معوقات انتشار هذه المشروعات في مصر، ولابد من اجراء عملية تقييم اجتماعي لهذه المشروعات فهو يختص بتقييم النتائج الاجتماعية المترتبة على إقامة مشروع معين خلال فترة معينة مع تحديد النتائج (الإيجابية والسلبية) بشكل كمي كلما أمكن، ويشمل كل المتغيرات الثقافية والسكانية، حيث يتضمن العادات والتقاليد والمعتقدات والأخلاق العامة والقيم بجانب ما يرتبط بالسكان المتأثرين بالموضوع، وبالنظر إلى عالمنا العربي فقد بلغ عدد الفقراء بشكل مدقع في سبع دول عربية، هي: مصر، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، اليمن (نحو ٧,١ مليون نسمة)، بينما بلغ عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم (نحو ٥١,١ مليون نسمة)، مما يعني أن تلك الدول يعيش ثلث سكانها في فقر. (سلوى ضامن المصري، البنك المصري، تقرير تشخيص الفقر في الأردن، ٢٠٠٢، ص ٣)

مشكلة الهمم

يعد الفقر من المشكلات التي تتزايد يوماً بعد يوم والتي تمثل تحدياً عظيماً يواجهه كل المجتمعات الإنسانية ويقف عقبة أمام تحقيق أهدافها خاصة المتعلقة بالتنمية، فالفقر يمثل تهديداً لآمال الأفراد في التمتع بحياة مستقرة آمنة ومستوي معيشي مطلوب، وهو يهدد كذلك آمال المجتمعات والدول في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولعل هذه الدرجة من الخطورة يمثلها الفقر، فالمجتمع الدولي ومؤسساته المعنية بالتنمية تضع الفقر في أولويات الخطط التنموية، بلغ قيمة خط الفقر في البحث الجديد للجهاز المركزي للتعبئة و الأحصاء الصادر مؤخراً عن الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، نحو ٨٨٢٧ جنيهاً للفرد في السنة، ما يعادل ٧٣٥,٦ جنيهاً للفرد في الشهر. في حين تبلغ قيمة خط الفقر المدقع ٥٨٨٩,٦ جنيهاً

للفرد في السنة أي ما يعادل ٤٩٠،٨ جنيهاً للفرد شهرياً. وتحتاج الأسرة المكونة من ٥ أفراد إلى ٣٦٧٨ جنيهاً شهرياً حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها، بحسب تقرير بحوث الدخل والإنفاق الجديد عن الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. (تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ٢٠١٨) من ناحية اخري نجد أن اهم المشكلات الاجتماعية في أغلب الدول النامية هي مشكلة البطالة، حيث تعد البطالة من المشكلات التي تؤرق الكثير من الدول، الأمر الذي جعل الكثير من الدول العربية تتجه إلى انتهاج خطط حالية ومستقبلية في دعم المشروعات المتناهية الصغر من أجل حل مشكلة البطالة والقضاء على الفقر، على الرغم من الاهتمام بالمشروعات المتناهية الصغر (التمويل الأصغر) ووضع خطط من أجل دعمها ومحاولة تسخير كافة الجهود، إلا أنه يوجد العديد من المعوقات التي تعرقل تلك المشروعات، مما يجعل مشكلة البطالة مازالت قائمة. (رضا فتح الله، ٢٠١٣، ص٧).

وقد تم التوصل في السنوات الأخيرة إلى أن محاربة الفقر في العالم مهمة صعبة ومعقدة، حيث تحتاج إلى التركيز على الجوانب المختلفة والمتداخلة للفقر، الأمر الذي أدى إلى حتمية اشتراك جميع الأطراف على المستوي المحلي والدولي من أجل محاربة الفقر، بما في ذلك الفقراء أنفسهم وانطلاقاً من هذا الأمر قامت معظم دول العالم والمنظمات العاملة في المجال التنموي بتبني مجموعة من الأهداف التنموية لخدمة سكان العالم الأفقر والأقل حظاً، وهي "الأهداف الإنمائية للألفية" والتي تهدف إلى إنهاء الفقر المدقع، ووقف انتشار الأمراض مثل "الإيدز"، وتوفير التعلم. (أمين قسول، ٢٠١٥، ص٩).

أسئلة البحث

التساؤل الرئيسي: ما الآثار الاجتماعية للمشروعات متناهية الصغر؟

التساؤلات الفرعية:

- ما الأثر الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر على أسرة المستفيد من المشروع؟
- ما الأثر الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر على المجتمع المحلي؟

- ما أثر المشروعات المتناهية الصغر على المسكن؟
- ما أثر المشروعات المتناهية الصغر على الانتماء للمجتمع؟

أهمية البحث

يمكن تحديد أهمية الدراسة على النحو التالي:

- المشروعات المتناهية الصغر تمثل أهمية كبيرة في الأقتصاد المصري كوسيلة لدفع عجلة التنمية، والمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتقليل حدة الفقر.
- بيان أثر إقامة المشروعات المتناهية الصغر على الحالة الاجتماعية للمستفيدين من هذه المشروعات.
- تعمل المشروعات المتناهية الصغر على إعداد العمال وإكسابهم الخبرة والمهارة، مما يساعد ذلك على انتقال هؤلاء العمال إلى المشروعات الكبيرة ذات الأجور الأكبر.
- تعد المشروعات المتناهية الصغر مساهم في تنمية المشروعات الكبيرة، كما أنها تساهم في خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة من خلال بعض المواد والمنتجات المكملة لبعض الصناعات الكبيرة بعد خروجها من المشروعات المتناهية الصغر.
- تساهم المشروعات المتناهية الصغر بعمل توازن اجتماعي من خلال تقليل أعداد الفقراء وزيادة أعداد الطبقة المتوسطة، ولها أيضاً دور فعال في تنمية روح التعاون والتكافل على المستوي الأسري وعلى المستوي المجتمعي في الريف والتجمعات الشعبية.
- المشروعات المتناهية الصغر أحد أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق مستوي معيشة أفضل.

وأهمية الدراسة مستمدة من عدة محاور وهي:

- أهمية المشروعات المتناهية الصغر في الحد من الفقر.
- أهمية التقييم البيئي بوجه عام والاجتماعي بوجه خاص.
- أهمية المجال المكاني وهي قري صعيد مصر حيث تعاني أكثر هذه القري من الفقر.

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في: تسليط الضوء على تقييم الآثار الايجابية الاجتماعية للمشروعات المتناهية الصغر.

ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- بيان تأثير المشروعات المتناهية الصغر على أسرة المستفيد من المشروع.
- بيان تأثير المشروعات المتناهية الصغر على مسكن المستفيد من المشروع.
- بيان تأثير المشروعات المتناهية الصغر على المجتمع المحلي.
- بيان تأثير المشروعات المتناهية الصغر على الانتماء للمجتمع.
- تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات المتناهية الصغر.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة العربية:

دراسة حامدين أحمد (٢٠٠٨): عنوان الدراسة: دور التمويل الأصغر في تنمية المجتمع دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا السودان، رساله ماجستير عام ٢٠٠٨.

هدفت الدراسة إلى التعرف على فلسفة وآليات مؤسسة التنمية الاجتماعية في تمكين الشرائح الضعيفة والناشطة إقتصادياً وذلك بإيجاد سوق عمل لها، تيسير الوصول المستدام للخدمات المالية لشرائح المجتمع، إيجاد الوضع المناسب للتمويل الاصغر بإعتبارة منهج لتخفيف الفقر.

وتوصلت الدراسة إلى قيام احتياجات شرائح المجتمع المستهدف لا تؤثر بالسلب على توسيع خدمات التمويل الأصغر، قلة الوعي المجتمعي بالتمويل الأصغر لا تمكن المجتمع من الاستفادة من الفرص المتاحة.

دراسة عبد الوهاب عمر (٢٠٠٩): عنوان الدراسة: دور التمويل الأصغر في مواجهه الفقر :
دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية- ولاية الخرطوم.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور برنامج الأمل للتمويل الأصغر التابع لمؤسسة التنمية الاجتماعية لمحاربة الفقر وتخفيف من حدة وسط الشرائح المستهدفة من المجتمع، ولاية الخرطوم وذلك لمعرفة مدي فعالية البرنامج في مساعدة الفقراء في تحسين مستوي دخلهم، ولمعرفة ما إذا كان مشاريع التمويل الأصغر توفر فرص العمل لأسر المستفيدين من برامج المؤسسة التنمية الاجتماعية للتمويل الأصغر .

وتوصلت الدراسة إلى أن البرامج التابعة لمؤسسات التنمية الاجتماعية لها دور فعال في مساعدة الفقراء وفي تحسين مستوي دخلهم، المشاريع المتناهية الصغر تقوم على توفير فرص العمل لأسر المستفيدين من برامج مؤسسة التنمية الاجتماعية للتمويل الاصغر، العائد من المشاريع التمويلية المقدمة من مؤسسة التنمية الاجتماعية يكفي المستفيد من المشروع، المشاريع التمويلية المقدمة من مؤسسة التنمية الاجتماعية وفرت فرص العمل لاسر المستفيدين من المشروع.

دراسة أنس ساتي (٢٠١٠): عنوان الدراسة: " دور التمويل الاصغر في تنمية المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية على مصرف الادخار والتنمية ولاية الخرطوم.

هدفت الدراسة إلى معرفة دراسة المشروعات التي قام بها مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ومعرفة الأثر الذي تركه سلباً وإيجاباً، ومدي مساهمة التمويل المقدم في تنمية المشروعات الصغيرة، والأسس والضوابط التي يتم على أساسها تمويل المشروعات الصغيرة، المشاكل التي تجعل الأجهزة المصرفية تحجم عن تمويل هذا النوع من المشروعات.

توصلت الدراسة إلى أن المشروعات التي قام بها بنك الادخار والتنمية الاجتماعية تركت أثر إيجابي للمستفيدين منه، التمويل المالي المقدم من هذا البنك ساهم في تنمية المشروعات المتناهية الصغر، السياسات التمويلية لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية موجهه لدعم

الشرائح الضعيفة، برامج الدعم المالي والفني تساعد الشرائح الضعيفة على الاستفادة من البنك، تبسيط الاجراءات المتعلقة بمنح التمويل أدى إلى زيادة عدد المستفيدين.
دراسة أسمهان عبد الله (٢٠١٠): عنوان الدراسة: أثر التمويل الأصغر على التعاونيات النسوية، جامعه أم درمان، السودان.

هدفت الدراسة إلى دراسة تجرية التعاونيات النسوية القائمة بالبلاد وعلاقة ذلك بالتمويل، ودراسة المشكلات واقترح الحلول فيما يتعلق بالتمويل وغيره من المشكلات، مساعدة المستهدفين على انجاح مشروعاتهم الاستثمارية، تقديم مقترحات وحلول للمشكلات التي تواجه التعاونيات.

توصلت الدراسة أن:

- التمويل الاصغر أداءه جيدة لمكافحة الفقر وسط قطاع النساء والأسر المنتجة.
- المرأة مؤهلة في حالة تدريبها لإدارة مشروعات إنتاجية.
- إن الضمان الجماعي من أفضل أنواع الضمانات للتمويل الأصغر.
- إن الجمعيات من أفضل أشكال التنظيم التي تجعل المرأة تستحق التمويل الأصغر.
- ان الجمعيات التعاونية النسوية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تدريب النساء على مختلف أشكال عمليات الإنتاج.

دراسة ايمن أحمد (٢٠١٢): عنوان الدراسة: فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الشرقية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية العاملة بمحافظة الشرقية، ونسبة المشروعات الإنتاجية منها، تحديد أبعاد ومؤشرات فعالية تلك المشروعات، اختبار معنوية الفروق بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب تلك المشروعات المبحوثين، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذها، فيما يتعلق ببعض الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والترفيهية ومؤشراتها المدروسة كل على حدة.

- حصر المشكلات المتعلقة بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية وتفعيل تلك المشروعات، من وجهة نظر المقترضين أصحاب تلك المشروعات.
- التعرف على مقترحات المقترضين المبحوثين فيما يتعلق بتطوير عمل الصندوق.
- وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فرق بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات المتناهية الصغر المقترضين من الصندوق الاجتماعي للتنمية وهذا فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي، الثقافي، البعد الاقتصادي، وأكدت الدراسة على أن هناك فروقاً بين متوسطي وضع أسر المقترضين أصحاب هذه المشروعات قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية، البعد الاجتماعي والاقتصادي، البعد الترفيهي، أكدت الدراسة على أن هناك فروقاً بين متوسطي وضع المجتمعات المحلية التي تعمل بها تلك المشروعات قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي.
- دراسة انتصار الطيب (٢٠١٤): عنوان الدراسة: أثر التمويل الأصغر على المستفيدين من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على مصرف الادخار والتنمية فرع كوستي.
- هدفت الدراسة إلى إظهار مساهمة بنك الإدخار في تحقيق التنمية في مدينة كوستي، وتوضيح الفوائد الاقتصادية التي حققها البنك للمستفيدين من التمويل الأصغر، التعرف على مساهمة البنك في رفع مستوى معيشة المستفيدين من التمويل الأصغر.
- الوقوف على المخاطر الناتجة عن استخدام المستفيدين للتمويل الأصغر المقدم من مصرف الادخار في غير الأغراض الممنوحة له.
- وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: عدم الاهتمام بالقطاعات ذات الأولوية كالقطاع الزراعي وتركيز الاهتمام بالقطاع التجاري بما لا يتناسب مع عملية التنمية، ضعف مشاركة المرأة، يركز التمويل في الشريحة الحاصلة على تعلم جامعي، عدم توفير مشاريع مدروسة جاهزة تعرض على عملاء التمويل الأصغر، لا يقوم العملاء بإحتساب تكاليف المشروع بدقه مثل تكاليف القرض مما يضعف من أداءهم المالي وفرص تحقيقهم للأرباح.

دراسة نها ممدوح (٢٠١٤): عنوان الدراسة: عوامل نجاح المشروعات المتناهية الصغر من منظور تنظيم المجتمع: دراسة مطبقة على وحدة أول طنطا للتضامن الاجتماعي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل نجاح المشروعات متناهية الصغر من منظور تنظيم المجتمع ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على البرامج المقدمة للمشروعات متناهية الصغر.
- التعرف على المؤسسات التي يمكن الاستفادة منها في المشروعات متناهية الصغر.
- التعرف على المشكلات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر.
- التعرف على حلول تقدم لمساعدة المشروعات متناهية الصغر.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي: لنجاح المشروعات متناهية الصغر لابد من التنسيق والتكامل بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكذلك إعداد كوادر قادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير المشروعات متناهية الصغر وزيادة الموارد المتخصصة للمشروعات متناهية الصغر وكل هذا يرفع من مستوى الدخل والمعيشة ويوفر فرص عمل، لابد من وضع سياسات واضحة للضمان الاجتماعي ووضع الخطط والبرامج للتشجيع على المشروعات متناهية الصغر وتوفير منافذ بيع وأسواق لتسويق هذه المشروعات وتدريب التمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر والمتابعه المستمرة والتقييم للمشروعات متناهية الصغر، لابد من تقديم قروض بشروط ميسرة للمشروعات متناهية الصغر لكي تتجح وتستمر مع عمل دراسة جدوي لهذه المشروعات مع الابتكار والإبداع في تقديم المنتج مما يساهم في نجاح عملية التسويق كل هذا يوفر فرص عمل ويعمل على زيادة الدخل ويؤدي لتقدم المجتمع ورخاءه، لابد من مراعاة النوعية المناسبة للمشروعات متناهية الصغر لكي تناسب أذواق المجتمع المصري مما يشجع على التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات مع مراعاة الجودة المستمرة للمشروعات مما يساهم في زيادة دخل الفرد والمجتمع، وأن المجتمع المصري بحاجة كبرى للاهتمام بالمشروعات متناهية الصغر بالنسبة للشباب وذلك كجمال يدفع للمشاركة في دفع عجلة التنمية وكجمال يحقق لها فرصة عمل خاصة بالنسبة للشباب وبذلك يصبح الشباب

مشارك في زيادة الإنتاج وأن يكون المشروعات متناهية الصغر مصدر أساسي لدخلة وزيادة الدخل القومي للمجتمع.

دراسة ريهام فامون (٢٠١٥): عنوان الدراسة: دور التمويل المصرفي في تنمية الصناعات الصغيرة في السودان. دراسة حالة بنك الاسرة خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٥.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمه التمويل المقدم من بنك الاسرة في تنمية الصناعات الصغيرة، وما هي الأسس والضوابط التي يتم على اساسها تمويل الصناعات الصغيرة ببنك الأسرة، والمشاكل التي تجعل بنك الاسرة يحجم على هذا النوع من التمويل.

وتوصلت الدراسة إلى أن مجموع التمويل الممنوح من بنك الأسرة للصناعات الصغيرة بلغ حتى العام ٢٠١٥ حوالي ٢٩,٤٧٧,٦٦٢ جنيهه وأن الاسر المنتجة وقطاع الحرفيين من أهم المشروعات الصغيرة الممنوحة من بنك الأسرة، وعدم توافر برامج تدريب متخصصة وضعف مراكز البحث العلمي من أهم المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى أن الأسر المنتجة وقطاع الحرفيين من أهم المشروعات الصغيرة الممنوحة من بنك الأسرة، عدم توافر برامج تدريب متخصصة، ضعف مراكز البحث العلمي من أهم المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة.

دراسة رميساء حسين (٢٠١٦): عنوان الدراسة: دور المشروعات الصغيرة في تخفيض حدة الفقر في السودان، دراسة تطبيقية على بنك فيصل الاسلامي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر، والتعرف على دور بنك فيصل الاسلامي في دعم المشروعات الصغيرة، والتعرف على مفاهيم الفقر والتمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة، والقاء الضوء على عمليات تمويل المشروعات الصغيرة المعوقات التي تواجه التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الاصغر ساهم في تقليل حدة الفقر وذلك بزيادة دخل الافراد حيث بلغ ٦٠% من المستهدفين مستوى دخلهم أعلى من ١٠٠٠ جنيه، وكان انخفاض

حجم التمويل والتعسر في الدفع والاجراءات المطولة من أكثر المشاكل والمعوقات التي تواجه المستهدفين من التمويل الاصغر .

دراسة شاع الدين صالح (٢٠١٦): عنوان الدراسة: أثر التمويل الأصغر على التنمية الريفية، دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى قياس التقييم الكمي للمدي الذي وصلت إليه مشاركة المستفيدين من مؤسسه التنمية الاجتماعية في برامج المشاريع الصغيرة من "حث وعي إيجابي على تنمية المشروعات المتناهية الصغر ومكافحة الفقر" مع توضيح ومعرفة الأسباب الحقيقية للتمويل الأصغر من كونه يؤثر في المجتمع، والتعرف على مفاهيم التمويل الأصغر والتعرف على التجارب في هذا المجال، المساهمة في زيادة البحوث والدراسات في هذا الاتجاه ودعم الجوانب الايجابية وتوضيح جوانب القصور في السياسات التطبيقية.

وخلصت الدراسة إلى وجود اثر التمويل الأصغر على تمويل المشروعات الصغيرة التي تؤدي إلى التنمية الريفية، وجود المنتجات الجديدة في المجتمعات الريفية جددت ابتكارات اهل الريف واستفادتهم من الموارد المحلية، استفادة الشباب من الخبرات الفنية والعلمية كل على حسب نشاط مشروعة وتعزيز ثقافة الأعمال الحر، استفادة الفرد صاحب المشروع واسرته ومدي مساهمة الفرد في ميزانية الاسرة في مجال التعلم والصحة والتغذية للأطفال وهي من وسائل مكافحة الفقر، هذه المشاريع استعانت بعمالة إضافية من خارج نطاق صاحب المشروع وأسرته، تعني ذلك بزيادة حجم الاستفادة للمجتمع الريفي وهي خلق فرص العمل لمحاربة البطالة ومكافحة الفقر، السياسات الاقتصادية والاجتماعية ساهمت بشكل في حماية المنتج هذا مما أدى إلى قلة نجاح هذه المشروعات، مصادر التمويل المتوفرة تغطيتها كانت بشكل جزئي مما أدى إلى البحث عن مصادر التمويل غير الرسمي وهي اساس التمويل الاصغر، وجود المساعدات من قبل المنظمات الدولية والوطنية للمشروعات الصغيرة وغالبيتها في الريف لتركيز الفقر فيه وهذا مالا تقدمه مؤسسات التمويل ويؤدي إلى اهتمام المجتمعات بالمنظمات أكثر من الحكومات، ارتفاع سعر الفائدة للقرض المقدمة من مؤسسة التنمية الاجتماعية أدى

إلى عدم إقبال المجتمعات الريفية إلى عملية التمويل من مؤسسة التنمية الاجتماعية وذلك لأن الفوائد تحسب شهرياً، وليس على حسب المشروع وموسم الإنتاج، سنوياً ونصف سنوياً وربع سنوياً، صغر مبلغ القرض المقدمة من مؤسسة التنمية الاجتماعية أدى إلى تقليل إقبال المجتمعات الريفية إلى عملية التمويل الأصغر.

الدراسات السابقة الأجنبية:

دراسة (Linyin He, 2019): هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تبني التمويل الأصغر وتكيفه في الصين من خلال أربعة برامج للتمويل الأصغر وهم: المنظمات غير الحكومية للتمويل الأصغر، وبرامج التمويل الأصغر الموجودة ضمن التخفيف من وطأة الفقر المدعوم بالقروض وبرامج التعاونيات الائتمانية الريفية لتمويل المشاريع الصغيرة وشركات التمويل الأصغر التجارية.

واستلهمت هذه الدراسة، مفهوم التجميع كإطار تحليلي يمكن بموجبه تصور عملية التبرني والتكيف كأربعة مجموعات متميزة، على الرغم من تداخلها التي تتقلب باستمرار وفي إعادة تشكيلها.

وتركز هذه الدراسة على العمليات المعقدة لتشكيلات التمويل الأصغر وكشفت عن القدرات غير المتسقة دائماً، بل وأحياناً المتناقضة للعناصر المشتركة في جميع مجموعات التمويل الأصغر والممارسات اللازمة لجمع هذه العناصر معاً وإقامة روابط بينهما، والحفاظ على هذه الروابط في مواجهه هذه القدرات.

دراسة (Guan Huang , 2018): هدفت هذه الدراسة إلى الربط بين الخصائص الفردية للمقترضين واحتمالات التقصير أو التخلف عن السداد، ومحددات الوعي المال لسداد الفوائد، وتطبيق ومقارنة تقنيات البيانات المفقودة الحديثة (البتر المتعدد، تقدير الاحتمالية القصوى، مطابقة التنبؤ الاجتماعي) ، مع بيانات القروض الغير مكتملة، تؤكد الدراسة على قضايا تسجيل الائتمان التي تؤثر على أداء السداد وتدور حول ثلاثة فصول تجريبية تسعى إلى معالجة المخاوف البحثية المذكورة أعلاه.

وتوصلت الدراسة إلى أن قضايا التسجيل الائتماني تؤثر على أداء السداد. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الأضرار في الزراعة يرتبط بأحتمال أقل للتخلف عن السداد يقاس بمبلغ المتأخرات بشكل عام، وأن التمويل الأصغر له علاقة إيجابية مع الوعي المالي للعملاء الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

دراسة (Katherin Ann, 2018): هدفت الدراسة إلى الإشارة إلى عملية الاقتراض المؤسسي للقروض الصغيرة للفقراء مع سيطرة صناعة التمويل الأصغر بشكل متزايد على المؤسسات والاقتصادات والمجتمعات داخل الدول النامية.

وخلصت الدراسة بأنها تدعم الحجة القائلة بأن رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً مهماً تماماً مثل الفرصة الاقتصادية في قدرة المقترضين على النجاح والهدف النهائي المتمثل في مبادرة الاقتراض الصغير، وهو تخفيف حدة الفقر.

دراسة (Naser Muhammad 2018): طور موضوع هذه الدراسة من اهتمام شخصي بالأزمة المالية للبلدان النامية. وهدفت الدراسة إلى لقاء بعض الضوء على رواد الأعمال البنغلاديشيين الصغار المقيمين في المملكة المتحدة ومشاريعهم القائمة على التمويل الأصغر. وأن مجال التمويل الأصغر تطور منذ السبعينيات ليصبح مقاربة رئيسية لتخفيف حدة الفقر في العالم النامي واستخدمتها البنوك كإستراتيجيه وحصلت على دعم المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأصبح هذا النهج واسع الانتشار كنهج مقبول ضمن مجموعة من الأدوات الفعالة لمعالجة قضية الفقر والمساهمة في تحسين مستوي معيشة الفقراء. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة تقول إنه على الرغم من تكثيف الجهود والاهتمام بالتمويل الأصغر كنظام جديد للاقتراض للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الفرص للفقراء، إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه.

ويخلص البحث إلى أن واقع الائتمان الصغير، خلافاً للأغراض المعلنة له، يتمثل في تقييد أصحاب المشاريع الصغيرة في ديون أكبر. علاوة على ذلك، وجد البحث الميداني أن النساء هن المستفيدات الرئيسيات ومستخدمات التمويل الأصغر.

الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

تناولت الدراسة مجموعة من المفاهيم بالتوضيح أهمها (ماهية المشروعات المتناهية الصغر، الفقر، البطالة)
المشروعات المتناهية الصغر: الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. (حسين عبد المطلب، ٢٠٠٧، ص ٢)
منظمة العمل الدولية تعرف الصناعات المتناهية الصغر بأنها: الصناعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، وما يزيد عن ذلك يعد مشروعات صغيرة ومتوسطة. (منظمة العمل الدولية www.ilo.org)

فيما يتعلق بالمشروعات المتناهية الصغر فقد عرفها القانون " كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسة عشر ألف جنيهاً، ولا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام فالحرفية هي الأساس في قيامه، عدد العمالة فيه لا يزيد عن خمسة أو عشرة أفراد، ولا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة فصاحب المشروع هو الذي يقوم بإدارته، وتتميز منتجاته بالبساطة والمحلية، ويهدف إلى تغطية البيئة المحلية بإحتياجاتها. (حسين عبد المطلب الأسرح، المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر)

التمويل الصغير (البالغ الصغر): يستخدم مصطلح التمويل الأصغر في الإشارة إلى تقديم الخدمات المالية إلى الفئات الفقيرة من السكان، حيث تشمل هذه الخدمات تقديم الائتمان والتأمين والخدمات الاستثمارية، وتكمن أهمية التمويل الصغير في أنه يستهدف الفئات الفقيرة المهمشة، التي ليس لها القدرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية. (أمير محمد دياب، ٢٠١٢، ص ١٠٠)

الفقر: من خلال التفسيرات المختلفة للفقر ذات المداخل النظرية والإيديولوجية المختلفة ومن خلال الملاحظة الأولية لمجال الدراسة يكون لدينا التعريف الآتي للفقر: هو حالة الحرمان المادي التي يعيشها الأفراد والتي تتجلى مظاهرها في انخفاض الدخل وتدني المستوى الغذائي كما ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، والوضع السكني، وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات. (الفقر والانحراف الاجتماعي، ٢٠٠٨، ص ٢٤)

"الفقر هو عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ولفقر عدة أوجه تتمثل في (عدم كفاية الدخل، سوء التغذية، وانعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وانعدام الوضع الاجتماعي والسياسي) وهكذا فإن مستوى الفقر هو مستوى الدخل الذي يكون كافياً لضمان مستوى غذائي مناسب للأسرة، بالإضافة لتغطية متطلباتها الدنيا من المواد غير الغذائية، وغيرها من بعض متطلبات الحياة".

تعريف البنك الدولي للفقر "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة إذ أن هذا التعريف يعتمد وبدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة كما يعتمد على المجتمع الذي تتم فيه حاله التوصيف. (تقرير البنك الدولي، ١٩٩٠، ص ٤١)

من خلال التفسيرات المختلفة للفقر ذات المداخل النظرية والإيديولوجية المختلفة ومن خلال الملاحظة الأولية لمجال الدراسة يكون لدينا التعريف الآتي للفقر: هو حالة الحرمان المادي التي يعيشها الأفراد والتي تتجلى مظاهرها في انخفاض الدخل وتدني المستوى الغذائي كما ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، والوضع السكني، وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات. (الفقر والانحراف الاجتماعي، ٢٠٠٨، ص ٢٤)

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء في مصر ارتفاع معدلات الفقر في البلاد لتصل إلى ٣٢،٨ في المئة لعام (٢٠١٥ - ٢٠١٦). " تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء ٢٠١٥ "

البطالة: تعني وجود فرد في المجتمع قادر على العمل وله القدرة على العمل وسلك طرق كثيرة للبحث عن العمل ولم تُمنح له فرصة لإيجاده لأسباب كثيرة، منها قلة فرص العمل في المجتمع. تعدّ البطالة آفة اجتماعية ومشكلة اجتماعية واقتصادية لها آثار سلبية على الفرد وعلى المجتمع وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل كما يلي: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دونى جدوى. (على احمد السقاف، ٢٠٠٧)

النظريات المرتبطة بالدراسة:

نموذج تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً واقتصادياً: يعتمد هذا النموذج على أساس أنه يتم إدماج التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق الفعالية للمجتمعات منخفضة الدخل والتي تعاني الظلم والحرمان ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية يجب أن تصاحب التنمية الاقتصادية لضمان النجاح.

والهدف من هذا النموذج تحديد نوعية الحياة وتحديد الفرص للمواطنين بالمجتمعات المحلية، ويمثل العائد المرغوب والتركيز الأساسي لهذا النموذج أن تبدأ الخطط وتطوير من منظور القاعدة الشعبية من المواطنين وإعداد المواطنين من أجل استغلال الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية واستغلال وتنمية الموارد الداخلية والخارجية من أجل القيام بتلك الاستثمارات وتعبئة الموارد المتاحة في المجتمع المحلي والبنوك والمؤسسات والجمهير المستفيدة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو الجماعات الهاشمية أو منخفض الدخل أو المجمعات التي تعاني من الحرمان في الحضر والريف.

نظرية المنظمات: وتستند هذه النظرية على حقائق مؤداها إن المنظمات تساعد المجتمع المحلي في تحقيق أهدافه من خلال احتياجات سكان هذا المجتمع والمداهمة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فهناك أهمية وفهم المنظمات وإحداث تغيير في سياستها وبرامجها حتى يمكن تحقيق أهداف المجتمع.

كما تعمل المنظمة في إطار البيئة ومع المنظمات أخرى وهي في حاجة إلى توفير المنظمات التنظيمية اللازمة لبقائها واستمرارها والتي تشمل التفاعل مع البيئة الطبيعية والبيئية الاجتماعية والجاد وتنمية الوسائل التي تغير منها ويعمل على تقدمها.

وعلى ضوء هذه النظرية لابد من فهم المجتمع المحلي الذي تعمل في إطاره المنظمة حيث أن فهم أوضاع المجتمع وظروفه هو البداية المنطقية لمساعدة المجتمع من خلال فهم الاحتياجات والمشكلات المحلية والمعوقات التي واجهت المجتمع وهو بصدد إيجاد مشروعاته وكيفية مواجهتها لمساعدة هذا المجتمع بصورة أكثر واقعية على تحقيق المزيد من الإنجازات التنموية.

ويستفاد من هذه النظرية في التأكيد على الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً واقتصادياً، وذلك يتطلب التنسيق والتكامل بينها وبين المنظمات الأخرى في البيئة والتي تشاركها في مجال الاهتمام مما يساهم في الحد من مشكلة الفقر. (نهي ممدوح الهرميل، ٢٠١٧، ص ٨٠٠).

التنمية الاقتصادية: تعرّف التنمية الاقتصادية: بأنها ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف أيضاً على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تتصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعرّف على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تبعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

تساعد التنمية الاقتصادية في تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل. (هوشيار معروف، ٢٠٠٥، ص ١١)

بصفة عامة يمكن القول بأنها العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. (نعمة الله نجيب، ٢٠٠٠، ص ٤٩٩) يمكن تعريف التنمية الاقتصادية إجرائياً على أنها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".

النظريات المفسرة للفقر: شهدت ظاهرة الفقر صوراً وأشكالا متعددة مما اوجد معها نظريات متعددة فسرت هذه الظاهرة ولعل أبرز المداخل النظرية المتميزة التي تناولت الفقر بالدراسة، المدخل الكلاسيكي والمدخل الإصلاحى والمدخل الراديكالى.

الإجراءات المنهجية

أسلوب الدراسة: تعتمد الدراسة على مجموعة من الاجراءات المنهجية تتضمن الأتي:

- دراسة وصفية تحليلية مقارنة.
- تعتمد الدراسة على المسح الاجتماعى بالعينة.
- تستخدم دراسة الحالة بعض الحالات المثيرة للأستبصار.
- تستخدم الدراسة الاستبيان والمقابلة والملاحظة العلمية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية التي تبدأ من سنة ٢٠٠٨ وتنتهي سنة ٢٠١٨.

الحدود المكانية: تشمل الدراسة التطبيق على بعض القرى الأشد فقراً في جمهورية مصر العربية.

الحدود البشرية: الافراد المستفيدين من المشاريع المتناهية الصغر ببعض قري صعيد مصر الاشد فقراً وهم قري "سوهاج- بني سويف- الفيوم".

إجراءات الدراسة:

أساليب التحليل الإحصائي: عندما تأتي للدراسة الميدانية نجد أنفسنا نقف أما عينات يمكن استبيانها واستطاقها بما يساعد على توضيح الصورة، بالاستناد على ما يجري على أرض الواقع، يشتمل هذا البحث على تخطيط الدراسة الميدانية بهدف تحديد محتوى الدراسة ومصادر المعلومات وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية وذلك للتعرف على واقع العمل والتواصل إلى الآراء النابغة من واقع العمل وذلك حتي تكون التوصيات النهائية توصيات واقعية.

تصميم استمارة استبيان البحث: من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبيان لتقييم الأثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات المتناهية الصغر، واستمارة الاستبيان هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول إلى النتائج المحددة.

- تم إجراء الاستبيان في شهر ديسمبر عام ٢٠١٩ في قري "بني سويف- سوهاج- الفيوم" على إعتبار أنها من ضمن القري الاشد فقراً في صعيد مصر.
- تم تفرغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences وتم التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V. 23، وتعد هذه الخطوة - تفرغ البيانات- خطوة تمهيدية لتبويب البيانات وتحليلها، ومن خلاله تم:
- اختبار الثبات من خلال معامل ألفا كرو نباخ Alpha Cronbach's اختبار ثبات متغيرات الدراسة.
- الإحصاءات الوصفية للبيانات من خلال جدولة البيانات في صورة جداول (التكرار والنسب المئوية والمتوسط المرجح المئوي) لمتغيرات الاستبيان.

- إختبار معامل الارتباط للتحقق من صحة الفروض.
- إختبار كا² لتوضيح الفروق بين عينة الدراسة.
- إختبار ت T-Test لتوضيح الفروق بين عينة الدراسة للتحقق من صحة ثبات وصدق الاستبيان.
- وقد حاولت الباحثة في صياغة أسئلة الاستبانة مراعاة الحيادية الممكنة والمستويات الثقافية للمستقضي عنهم بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يتلبس معناها مع تجنب الأسئلة المحرجة وبناء على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وبعدها تم إعداد استمارة الاستبيان في صورتها النهائية واشتملت على جزئين:
الجزء الاول: بيانات شخصية.
الجزء الثاني: التقييم الاجتماعي.

ثبات وصدق الاستبيان

- ثبات الاستبيان:

جدول (١): ثبات عبارات التقييم الاجتماعي (نوعية درجة التغيير والتأثر)

أبعاد الاستبيان	عدد العبارات	قيمة ألفا
الاسرة	٦	٠,٨٦٥
السكان	٥	٠,٦٢٧
المجتمع	٥	٠,٩٤٤
الانتماء	٥	٠,٩٦٢
المسكن	٦	٠,٧٩٦
إجمالي التقييم الاجتماعي (نوعية التغيير والتأثر)	٢٧	٠,٩٠٤
الاسرة	٦	٠,٨٩٣
السكان	٥	٠,٨٤٣
المجتمع	٥	٠,٩١٩
الانتماء	٥	٠,٨٥٣
المسكن	٦	٠,٨٦٨
إجمالي التقييم الاجتماعي (درجة التغيير والتأثر)	٢٧	٠,٩٠٦

تبين من الجدول السابق ثبات عبارات التقييم الاجتماعي (نوعية التغيير والتأثر) حيث بلغت قيم معامل ألفا (٠,٨٦٥، ٠,٦٢٧، ٠,٩٤٤، ٠,٩٦٢، ٠,٧٩٦) لكل من (الأسرة، السكان، المجتمع، الإنتماء، المسكن) على التوالي، وكانت قيمة ألفا لإجمالي التقييم الاجتماعي (نوعية التغيير والتأثر) (٠,٩٠٤) وهي قيم جميعها تؤكد على ثبات العبارات لكونها أعلى من (٠,٥). كما تبين من الجدول السابق ثبات عبارات التقييم الاجتماعي (درجة التغيير والتأثر) حيث بلغت قيم معامل ألفا (٠,٨٩٣، ٠,٨٤٣، ٠,٩١٩، ٠,٨٥٣، ٠,٨٦٨) لكل من (الأسرة، السكان، المجتمع، الإنتماء، المسكن) على التوالي، وكانت قيمة ألفا لإجمالي التقييم الاجتماعي (درجة التغيير والتأثر) (٠,٩٠٦) وهي قيم جميعها تؤكد على ثبات العبارات لكونها أعلى من (٠,٥).

- صدق الاستبيان:

جدول (٢): صدق الاتساق الداخلي لبعء التقييم الاجتماعي (نوعية التغيير والتأثر)

أبعاد الاستبيان	معامل ارتباط بيرسون	الدالة المعنوية
الأسرة	٠,٦٢٨	٠,٠٠١
السكان	٠,٣٧٢	٠,٠٠١
المجتمع	٠,٨٣٨	٠,٠٠١
الانتماء	٠,٧٨٩	٠,٠٠١
المسكن	٠,٦٩٤	٠,٠٠١

تبين من الجدول السابق لصدق الاتساق الداخلي السابق لبعء التقييم الاجتماعي (نوعية التغيير والتأثر) أن قيم معامل الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لكل من (الأسرة، السكان، المجتمع، الإنتماء، المسكن) على التوالي، وبلغت قيم معامل الإرتباط بيرسون (٠,٦٢٨، ٠,٣٧٢، ٠,٨٣٨، ٠,٧٨٩، ٠,٦٩٤) على التوالي وهي قيم تؤكد على صدق البعد.

جدول (٣): صدق الاتساق الداخلي لبعء التقييم الاجتماعي (درجة التغيير والتأثر)

أبعاد الاستبيان	معامل ارتباط بيرسون	الدالة المعنوية
الأسرة	٠,٧٢٦	٠,٠٠١
السكان	٠,٦٢٥	٠,٠٠١
المجتمع	٠,٧٢٠	٠,٠٠١
الانتماء	٠,٦٢٢	٠,٠٠١
المسكن	٠,٦٤٨	٠,٠٠١

تبين من الجدول السابق لصدق الاتساق الداخلي السابق لبعء التقييم الاجتماعي (درجة التغيير والتأثر) أن قيم معامل الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لكل من (الأسرة، السكان، المجتمع، الإنتماء، المسكن) على التوالي، وبلغت قيم معامل الإرتباط بيرسون (٠,٧٢٦، ٠,٦٢٥، ٠,٧٢٠، ٠,٦٢٢، ٠,٦٤٨) على التوالي وهي قيم تؤكد على صدق البعد.

جدول (٤): المتوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة الرقمية

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري
السن	٣٨,٧	١٠,٧
عدد الافراد التي تعولهم	٢,١	١,٦
الدخل الشهري	٣١٨٣,٠٣	٧٩٥,٤
سنوات خبرتك في مجال المشروعات الصغيرة	١,٩	١,١

يشير الجدول السابق لقيم المتوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة الرقمية وكانت كالتالي:

- بلغ متوسط متغير السن لعينة الدراسة (٣٨,٧ عام) بانحراف معياري (١٠,٧) تبين لنا هذه النتائج أن غالبية أصحاب المشاريع المتناهية الصغر ضمن فئة الشباب وهذا يعكس مدي رغبة الشباب في توطین ثقافة العمل وخلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى محاربة البطالة وهي من مصفوفة سياسات الاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر.
- بلغ متوسط متغير عدد الافراد التي تعولهم لعينة الدراسة (٢,١ فرد) بانحراف معياري (١,٦) تبين لنا هذه النتائج أن غالبية أصحاب المشاريع لديهم أسر يعولونهم ويبحثون عن طرق لزيادة الدخل.
- بلغ متوسط متغير الدخل الشهري لعينة الدراسة (٣١٨٣,٠٣ جنيه) بانحراف معياري (٧٩٥,٤) مما أدى إلى الاتجاه إلى المشروعات المتناهية الصغر للعمل على زيادة الدخل.
- بلغ متوسط متغير سنوات خبرتك في مجال المشروعات الصغيرة لعينة الدراسة (١,٩ عام) بانحراف معياري (١,١) ونستج أن المستفيدين من المشروعات المتناهية الصغر لم يكن لهم سنوات خبرة كبيرة وأن هذه المشروعات لا تتطلب سنوات خبرة كبيرة.

جدول (٥): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير محل الإقامة

النسبة	العدد	محل الإقامة
٦٧,٧	١٤٩	الفيوم
٩,١	٢٠	بني سويف
٢٣,٢	٥١	سوهاج
١٠٠	٢٢٠	الإجمالي

تبين من الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير محل الإقامة أن عدد عينة الدراسة من الفيوم بلغ (١٤٩) مفردة بنسبة (٦٧,٧%)، وعدد عينة الدراسة من بني سويف (٢٠) مفردة بنسبة (٩,١%)، وأخيراً سوهاج بعدد (٥١) مفردة بنسبة (٢٣,٢%).

جدول (٦): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير النوع

النسبة	العدد	النوع
٤٥,٥	١٠٠	ذكر
٥٤,٥	١٢٠	انثى
١٠٠	٢٢٠	الإجمالي

تبين من الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير النوع أن عدد عينة الدراسة من الذكور بلغ (١٠٠) مفردة بنسبة (٤٥,٥%)، وعدد عينة الدراسة من الإناث (١٢٠) مفردة بنسبة (٥٤,٥%) هذه النسبة تبين لنا أن أكثر الفئات المستفيدة من المشروعات المتناهية الصغر هم من الإناث وهذه النتيجة تؤكد على قدرة المرأة في إدارة مثل هذه المشروعات ودورها.

جدول (٧): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة التعليمية

النسبة	العدد	الحالة التعليمية
٤٥,٥	١٠٠	بدون مؤهل
٥,٥	١٢	يقرأ ويكتب
٤٦,٨	١٠٣	مؤهل متوسط
٠,٥	١	مؤهل فوق متوسط
١,٨	٤	مؤهل جامعي
١٠٠	٢٢٠	الإجمالي

تبين من الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة التعليمية أن عدد عينة الدراسة من هم بون مؤهل بلغ (١٠٠) مفردة بنسبة (٤٥,٥%)، وعدد عينة الدراسة من يقرأ ويكتب (١٢) مفردة بنسبة (٥,٥%)، أما مؤهل متوسط بعدد (١٠٣) مفردة بنسبة (٤٦,٨) مؤهل فوق متوسط بعدد (١) مفردة بنسبة (٠,٥%)، وأخيراً مؤهل جامعي بعدد (٤) مفردات بنسبة (١,٨%).

يتضح لنا من هذا الجدول أن أغلب أصحاب المشروعات بدون مؤهل و مؤهل فوق متوسط ونسنتج من ذلك أن المشروعات المتناهية الصغر تعتمد على الجانب الفني والتقني والخبرة أكثر من الجانب الأكاديمي لأنها تحتاج إلى عمالة أكثر مما تحتاج إلى إداريين.

جدول (٨): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

النسبة	العدد	الحالة الاجتماعية
١٥,٥	٣٤	أعزب
٥٩,٥	١٣١	متزوج
٥,٥	١٢	مطلق
١٩,٥	٤٣	أرمل
١٠٠	٢٢٠	الإجمالي

تبين من الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة التعليمية أن عدد عينة الدراسة من هم أعزب بلغ (٣٤) مفردة بنسبة (١٥,٥%)، وعدد عينة الدراسة من متزوج (١٣١) مفردة بنسبة (٥٩,٥%)، أما مطلق بعدد (١٢) مفردة بنسبة (٥,٥%)، وأخيراً أرمل بعدد (٤٣) مفردة بنسبة (١٩,٥%) وتجدر الإشارة هنا أن غالبية أفراد العينة من المستفيدين من المشروعات من المتزوجين تليهم الأرمال وغير المتزوجين.

جدول (٩): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة

النسبة	العدد	الوظيفة
٤٨,٢	١٠٦	لا يعمل
٨,٦	١٩	موظف
٢,٣	٥	معاش
٤٠,٩	٩٠	أعمال حرة
١٠٠	٢٢٠	الإجمالي

تبين من الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة أن معظم عينة الدراسة لا يعمل بعدد (١٠٦) مفردة بنسبة (٤٨,٢%)، وعدد عينة الدراسة من موظف (١٩) مفردة بنسبة (٨,٦%)، أما معاش بعدد (٥) مفردات بنسبة (٢,٣%)، وأخيراً أعمال حرة بعدد (٩٠) مفردة بنسبة (٤٠,٩%) ومن هنا يتضح لنا أن المشروعات المتناهية الصغر لها دور كبير في القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل لمن لم يكن لهم فرصة عمل أو من لديهم أعمال حرة قد لا تكون بصفة مستديمة فيكون الاعتماد الأكبر على مثل هذه المشروعات.

نتائج التحقق من صحة التساؤلات

- ما هو الأثر الاجتماعي للمشروعات المتناهية الصغر على أسرة المستفيد من المشروع؟

جدول (١٠): عينة الدراسة تبعاً لإجابة عينة الدراسة على تساؤلات التقييم الاجتماعي (الاسرة)

العبارة	نوعية التغيير والتأثير						درجة التغيير والتأثير				
	ايجابي		سلبي		قوي		متوسط		ضعيف		المتوسط المرجح المثوي
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
هل العمل في المشروع أثر على دخل الأسرة	٩٠	٢٢	١٠	٤٢	١٩,١	١١٦	٥٢,٧	٦٢	٢٨,٢	٤٥,٥	
هل العمل في المشروع أثر على مستوي تعلم الابناء	١٥٩	٣	١٧٢,٣	٦١	٢٧,٧	٤٦	٢٠,٩	٨٣	٣٧,٧	٣٩,٨	
هل العمل في المشروع أثر على نوعية الطعام في الأسرة	١٨١	٣	٣٩٨,٣	١٧,٧	٣١,٤	٦٩	٣٥,٩	٧٢	٣٢,٧	٤٩,٣	
هل العمل في المشروع أثر على صحة الأسرة	١٦٠	٧	٧٢,٧	٣٦٠	٢٣,٢	٦٩	٣١,٤	١٠٠	٤٥,٥	٣٨,٩	
هل العمل في المشروع أثر على وسائل الترفية المتاحة للأسرة	١٧٩	٤	١٨١,٤	١٨,٦	١٧,٣	٨٠	٣٦,٤	١٠٢	٤٦,٤	٣٥,٥	
هل العمل في المشروع أثر على الأعباء التي تتحملها الأسرة	١٦٩	٨	١٧٦,٨	٥١	٢٣,٢	٧٨	٣٥,٥	٩٥	٤٣,٢	٣٩,١	

يشير الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لإجابة العينة عبارات التقييم الاجتماعي (الاسرة) وكانت الإجابات كالتالي:

وكانت نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل العمل في المشروع أثر على دخل الأسرة) بعدد (١٩٨) مفردة بنسبة (٩٠%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٢٢) مفردة بنسبة (١٠%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من أجاب (قوي) (٤٢) مفردة بنسبة (١٩,١%)، والإجابة (متوسط) (١١٦) مفردة بنسبة

(%٥٢,٧)، وعدد (٦٢) مفردة بنسبة (%٢٨,٢) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (%٤٥,٥).

كانت أعلى نسبة لإجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثر للتساؤل (هل العمل في المشروع أثر على نوعية الطعام في الأسرة) بعدد (١٨١) مفردة بنسبة (%٨٢,٣) للإجابة (إيجابي) وعدد (٣٩) مفردة بنسبة (%١٧,٧) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (٥١) مفردة بنسبة (%٢٣,٢)، والإجابة (متوسط) (٦٩) مفردة بنسبة (%٣١,٤)، وعدد (٧٢) مفردة بنسبة (%٣٢,٧) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (%٤٩,٣).

أما نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثر للتساؤل (هل العمل في المشروع أثر على مستوى تعلم الابناء) بعدد (١٥٩) مفردة بنسبة (%٧٢,٣) للإجابة (إيجابي) وعدد (٤٦) مفردة بنسبة (%٢٠,٩) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (٤٦) مفردة بنسبة (%٢٠,٩)، والإجابة (متوسط) (٨٣) مفردة بنسبة (%٣٧,٧)، وعدد (٩١) مفردة بنسبة (%٤١,٤) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (%٣٩,٨).

ونسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثر للتساؤل (هل العمل في المشروع أثر على صحة الأسرة) بعدد (١٦٠) مفردة بنسبة (%٧٢,٧) للإجابة (إيجابي) وعدد (٦٠) مفردة بنسبة (%٢٧,٣) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (٥١) مفردة بنسبة (%٢٣,٢)، والإجابة (متوسط) (٦٩) مفردة بنسبة (%٣١,٤)، وعدد (١٠٠) مفردة بنسبة (%٤٥,٥) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (%٣٨,٩).

أما نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثر للتساؤل (هل العمل في المشروع أثر على وسائل الترفيه المتاحة للأسرة) بعدد (١٧٩) مفردة بنسبة (%٨١,٤) للإجابة (إيجابي) وعدد (٤١) مفردة بنسبة (%١٨,٦) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير

والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (٣٨) مفردة بنسبة (١٧,٣%)، والإجابة (متوسط) (٨٠) مفردة بنسبة (٣٦,٤%)، وعدد (١٠٢) مفردة بنسبة (٤٦,٤%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٣٥,٥%).

ونسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثر للتساؤل (هل العمل في المشروع أثر على الأعباء التي تتحملها الأسرة) بعدد (١٦٩) مفردة بنسبة (٧٦,٨%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٥١) مفردة بنسبة (٢٣,٢%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (٤٧) مفردة بنسبة (٢١,٤%)، والإجابة (متوسط) (٧٨) مفردة بنسبة (٣٥,٥%)، وعدد (٩٥) مفردة بنسبة (٤٣,٢%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٣٩,١%).

• ما أثر التقييم الاجتماعي للمشروعات على المجتمع المحلي؟
جدول (١١): عينة الدراسة تبعاً لإجابة عينة الدراسة على عبارات التقييم الاجتماعي
(المجتمع)

المتوسط المرجح المئوي	درجة التغيير والتأثير						نوعية التغيير والتأثير				التقييم الاجتماعي
	ضعيف		متوسط		قوي		سلبي		إيجابي		
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٤٦,١	٣٢,٣	٧١	٤٣,٢	٩٥	٢٤,٥	٥٤	٢٨,٦	٦٣	٧١,٤	١٥٧	هل العمل في المشروع أثر على نسبة الفقر في المجتمع
٥٣,٩	٢٥	٥٥	٤٢,٣	٩٣	٣٢,٧	٧٢	٢٠,٩	٤٦	٧٩,١	١٧٤	هل المشروعات المنتهية الصغر تؤثر على نسبة البطالة في القرية
٦٦,٦	١٩,٥	٤٣	٢٧,٧	٦١	٥٢,٧	١١٦	١٨,٦	٤١	٨١,٤	١٧٩	هل هذه المشروعات يمكن نقلها وتعلمها للشباب
٦٢,٥	٢٠,٥	٤٥	٣٤,١	٧٥	٤٥,٥	١٠٠	٢٠,٥	٤٥	٧٩,٥	١٧٥	هل هذه المشروعات تساهم في التنمية بوجه عام
٥٩,٥	٢٧,٧	٦١	٢٥,٥	٥٦	٤٦,٨	١٠٣	٢٢,٧	٥٠	٧٧,٣	١٧٠	هل هذه المشروعات تمكن المرأة من الاستفادة منها

يشير الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لإجابة العينة عبارات التقييم الاجتماعي (المجتمع) وكانت الإجابات كالتالي:

- كانت نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل العمل في المشروع أثر على نسبة الفقر في المجتمع) بعدد (١٥٧) مفردة بنسبة (٧١,٤%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٦٣) مفردة بنسبة (٢٨,٦%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من أجاب (قوي) (٥٤) مفردة بنسبة (٢٤,٥%)، والإجابة (متوسط)

- (٩٥) مفردة بنسبة (٤٣,٢%)، وعدد (٧١) مفردة بنسبة (٣٢,٣%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٤٦,١%).
- ونسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل المشروعات المتماهية الصغر تؤثر على نسبة البطالة في القرية) بعدد (١٧٤) مفردة بنسبة (٧٩,١%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٤٦) مفردة بنسبة (٢٠,٩%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من أجاب (قوي) (٧٢) مفردة بنسبة (٣٢,٧%)، والإجابة (متوسط) (٩٣) مفردة بنسبة (٤٢,٣%)، وعدد (٥٥) مفردة بنسبة (٢٥%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٥٣,٩%).
- أما نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل هذه المشروعات يمكن نقلها وتعلمها للشباب) بعدد (١٧٩) مفردة بنسبة (٨١,٤%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٤١) مفردة بنسبة (١٨,٦%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من أجاب (قوي) (١١٦) مفردة بنسبة (٥٢,٧%)، والإجابة (متوسط) (٦١) مفردة بنسبة (٢٧,٧%)، وعدد (٤٣) مفردة بنسبة (١٩,٥%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٦٦,٦%).
- ونسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل هذه المشروعات تساهم في التنمية بوجه عام) بعدد (١٧٥) مفردة بنسبة (٧٩,٥%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٤٥) مفردة بنسبة (٢٥,٥%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من أجاب (قوي) (١٠٠) مفردة بنسبة (٤٥,٥%)، والإجابة (متوسط) (٧٥) مفردة بنسبة (٣٤,١%)، وعدد (٤٥) مفردة بنسبة (٢٥,٥%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٦٢,٥%).
- أما نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل هذه المشروعات تمكن المرأة من الاستفادة منها) بعدد (١٧٠) مفردة بنسبة (٧٧,٣%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٥٠) مفردة بنسبة (٢٢,٧%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير

وكان عدد من أجاب (قوي) (١٠٣) مفردة بنسبة (٤٦,٨%)، والإجابة (متوسط) (٥٦) مفردة بنسبة (٢٥,٥%)، وعدد (٦١) مفردة بنسبة (٢٧,٧%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المنوي (٥٩,٥%).

• أثر التقييم الاجتماعي على الانتماء

جدول (١٢): عينة الدراسة تبعاً لإجابة عينة الدراسة على عبارات التقييم الاجتماعي (الانتماء)

المتوسط المرجح المنوي	درجة التغيير والتأثير						نوعية التغيير والتأثير				التقييم الاجتماعي
	ضعيف		متوسط		قوي		سلبي		إيجابي		
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٥٠,٢	٣٨,٢	٨٤	٢٣,٢	٥١	٣٨,٦	٨٥	١٨,٦	٤١	٨١,٤	١٧٩	هل المشروعات المتناهية الصغر تشعرك بإنتمائك للمحافظة أو الدولة
٤٨,٩	٣٩,١	٨٦	٢٤,١	٥٣	٣٦,٨	٨١	١٩,١	٤٢	٨٠,٩	١٧٨	هل هذه المشروعات تزيد من ارتباطك بالوطن
٤٨,٦	٣٨,٦	٨٥	٢٥,٥	٥٦	٣٥,٩	٧٩	١٩,١	٤٢	٨٠,٩	١٧٨	هل هذه المشروعات تؤثر على احساسك بالمسئولية الاجتماعية
٧١,٤	١٥,٩	٣٥	٢٥,٥	٥٦	٥٨,٦	١٢٩	١٨,٢	٤٠	٨١,٨	١٨٠	هل العمل في هذه المشروعات اتاحت لك زيادة نسبة العلاقات الاجتماعية الجيدة في القرية
٦٧,٠	٢٢,٣	٤٩	٢١,٤	٤٧	٥٦,٤	١٢٤	٢٦,٨	٥٩	٧٣,٢	١٦١	هل بعد العمل في هذه المشروعات اصبحت ترفض فكرة العمل خارج البلاد

يشير الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لإجابة العينة عبارات التقييم الاجتماعي (الانتماء) وكانت الإجابات كالتالي:

- كانت نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل المشروعات المتناهية الصغر تشعرك بإنتمائك للمحافظة أو الدولة) بعدد (١٧٩) مفردة بنسبة

- (٨١,٤%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٤١) مفردة بنسبة (١٨,٦%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (٨٥) مفردة بنسبة (٣٨,٦%)، والإجابة (متوسط) (٥١) مفردة بنسبة (٢٣,٢%)، وعدد (٨٤) مفردة بنسبة (٣٨,٢%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٥٠,٢%).
- ونسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثر للتساؤل (هل المشروعات المتناهية الصغر تؤثر على نسبة البطالة في القرية) بعدد (١٧٨) مفردة بنسبة (٨٠,٩%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٤٢) مفردة بنسبة (١٩,١%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (٨١) مفردة بنسبة (٣٦,٨%)، والإجابة (متوسط) (٥٣) مفردة بنسبة (٢٤,١%)، وعدد (٨٦) مفردة بنسبة (٣٩,١%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٤٨,٩%).
- أما نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثر للتساؤل (هل هذه المشروعات تؤثر على احساسك بالمسئولية الاجتماعية) بعدد (١٧٨) مفردة بنسبة (٨٠,٩%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٤٢) مفردة بنسبة (١٩,١%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (٧٩) مفردة بنسبة (٣٥,٩%)، والإجابة (متوسط) (٥٦) مفردة بنسبة (٢٥,٥%)، وعدد (٨٥) مفردة بنسبة (٣٨,٦%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٤٨,٦%).
- ونسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثر للتساؤل (هل العمل في هذه المشروعات اتاحت لك زيادة نسبة العلاقات الاجتماعية الجيدة في القرية) بعدد (١٨٠) مفردة بنسبة (٨١,٨%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٤٠) مفردة بنسبة (١٨,٢%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (١٢٩) مفردة بنسبة (٥٨,٦%)، والإجابة (متوسط) (٥٦) مفردة بنسبة (٢٥,٥%)، وعدد (٣٥) مفردة بنسبة (١٥,٩%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٧١,٤%).

- أما نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل بعد العمل في هذه المشروعات أصبحت ترفض فكرة العمل خارج البلاد) بعدد (١٦١) مفردة بنسبة (٧٣,٢%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٥٩) مفردة بنسبة (٢٦,٨%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من أجاب (قوي) (١٢٤) مفردة بنسبة (٥٦,٤%)، والإجابة (متوسط) (٤٧) مفردة بنسبة (٢١,٤%)، وعدد (٤٩) مفردة بنسبة (٢٢,٣%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٦٧%).

• أثر التقييم الاجتماعي على مسكن المستفيد من المشروع

جدول (١٣): عينة الدراسة تبعاً لإجابة عينة الدراسة على عبارات التقييم الاجتماعي (المسكن)

المتوسط المرجح المئوي	درجة التغيير والتأثير				نوعية التغيير والتأثير				التقييم الاجتماعي		
	ضعيف		متوسط		قوي		سلبي			إيجابي	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		%	ك
١٥,٢	٧٧,٣	١٧٠	١٥	٣٣	٧,٧	١٧	٩٠	١٩٨	١٠	٢٢	هل تم تغيير المسكن بعد العمل في هذه المشروعات
٢٢,٥	٦٤,١	١٤١	٢٦,٨	٥٩	٩,١	٢٠	٥٥,٥	١٢٢	٤٤,٥	٩٨	هل توفرت القدرة لإستبدال أو شراء أثاث جديد
٢٦,٨	٥٦,٤	١٢٤	٣٣,٦	٧٤	١٠	٢٢	٤٠	٨٨	٦٠	١٣٢	هل توفر لديك فائض لشراء العاب جديدة للأبناء
٢٦,٤	٦٠	١٣٢	٢٧,٣	٦٠	١٢,٧	٢٨	٥٢,٧	١١٦	٤٧,٣	١٠٤	هل تمكنت من شراء أجهزة منزلية جديدة
١٨,٦	٧٠	١٥٤	٢٢,٧	٥٠	٧,٣	١٦	٦١,٤	١٣٥	٣٨,٦	٨٥	هل تمكنت من إعادة تجميل المنزل وإعادة طلائه
١٦,٦	٧٣,٢	١٦١	٢٠,٥	٤٥	٦,٤	١٤	٥٧,٧	١٢٧	٤٢,٣	٩٣	هل قمت باستخدام القرض لشراء بعض المستلزمات المنزلية؟

يشير الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لإجابة العينة عبارات التقييم الاجتماعي (المسكن) وكانت الإجابات كالتالي:

- كانت نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل تم تغيير المسكن بعد العمل في هذه المشروعات) بعدد (٢٢) مفردة بنسبة (١٠%) للإجابة (إيجابي) وعدد (١٩٨) مفردة بنسبة (٩٠%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من أجاب (قوي) (١٧) مفردة بنسبة (٧,٧%)، والإجابة (متوسط) (٣٣) مفردة بنسبة (١٥%)، وعدد (١٧٠) مفردة بنسبة (٧٧,٣%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (١٥,٢%).
- ونسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل توفرت القدرة لإستبدال أو شراء أثاث جديد) بعدد (٩٨) مفردة بنسبة (٤٤,٥%) للإجابة (إيجابي) وعدد (١٢٢) مفردة بنسبة (٥٥,٥%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من أجاب (قوي) (٢٠) مفردة بنسبة (٩,١%)، والإجابة (متوسط) (٥٩) مفردة بنسبة (٢٦,٨%)، وعدد (١٤١) مفردة بنسبة (٦٤,١%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٢٢,٥%).
- أما نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل توفر لديك فائض لشراء ألعاب جديدة للأبناء) بعدد (١٣٢) مفردة بنسبة (٦٠%) للإجابة (إيجابي) وعدد (٨٨) مفردة بنسبة (٤٠%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من أجاب (قوي) (٢٢) مفردة بنسبة (١٠%)، والإجابة (متوسط) (٧٤) مفردة بنسبة (٣٣,٦%)، وعدد (١٢٤) مفردة بنسبة (٥٦,٤%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٢٦,٨%).
- ونسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثير للتساؤل (هل تمكنت من شراء أجهزة منزلية جديدة) بعدد (١٠٤) مفردة بنسبة (٤٧,٣%) للإجابة (إيجابي) وعدد (١١٦) مفردة بنسبة (٥٢,٧%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثير وكان عدد من

أجاب (قوي) (٢٨) مفردة بنسبة (١٢,٧%)، والإجابة (متوسط) (٦٠) مفردة بنسبة (٢٧,٣%)، وعدد (١٣٢) مفردة بنسبة (٦٠%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (٢٦,٤%).

• أما نسبة إجابة عينة الدراسة بالنسبة لنوعية التغيير والتأثر للتساؤل (هل قمت باستخدام القرض لشراء بعض المستلزمات المنزلية) بعدد (٩٣) مفردة بنسبة (٤٢,٣%) للإجابة (إيجابي) وعدد (١٢٧) مفردة بنسبة (٥٧,٧%) للإجابة (سلبي)، أما بالنسبة لدرجة التغيير والتأثر وكان عدد من أجاب (قوي) (١٤) مفردة بنسبة (٦,٤%)، والإجابة (متوسط) (٤٥) مفردة بنسبة (٢٠,٥%)، وعدد (١٦١) مفردة بنسبة (٧٣,٢%) للإجابة (لا يوجد) وبلغ المتوسط المرجح المئوي (١٦,٦%).

تعليق عام على نتائج الدراسة:

- للمشروعات متناهية الصغر اثر إيجابي على المستفيد من المشروع وأسرته، حيث أثرت هذه المشروعات بطريقة إيجابية على دخل الأسرة، ومستوي تعلم الأبناء، صحة الأسرة، وخففت من الأعباء التي تتحملها الأسرة.
- أظهرت المشروعات المتناهية الصغر أثرها الإيجابي على مسكن المستفيد من المشروع، حيث أتاحت له القدرة على استبدال أو شراء أثاث جديد، وتوفير فائض لتجميل المنزل وإعادة طلائه وشراء بعض المستلزمات المنزلية.
- أغلب المستفيدين من المشروعات المتناهية الصغر هم فئة الشباب وهذا يعكس مدي رغبة الشباب في توطین ثقافة العمل وخلق فرصة عمل جديدة، مما يؤدي إلى محاربة البطالة.
- أظهرت المشروعات المتناهية الصغر أثرها الإيجابي على الأنتماء للمحافظة أو القرية التي يعيش فيها المستفيد من المشروع وتزيد من شعورة بالمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم إرتباطة بالوطن.
- المشروعات المتناهية الصغر لا تتطلب سنوات خبرة كبيرة وتعتمد على الجانب الفني والتقني والخبرة أكثر من الجانب الأكاديمي وذلك لأنها تحتاج إلى عمالة أكثر من إداريين.

- لا بد من الاهتمام بالمهارات الفنية والتدريب اللازم للمستفيدين من المشروعات المتناهية الصغر.
- من أهم العقبات التي تواجه المستفيدين من المشروعات المتناهية الصغر الاجراءات المعقدة لتنفيذ المشروع وصغر حجم التمويل.
- التسويق الجيد للمنتجات من أهم عوامل نجاح المشروعات المتناهية الصغر وإذا ما واجه صاحب المشروع صعوبة في نجاح المشروع قد يكون ناتج عن عدم توافر الوسائل المناسبة لتسويق المشروع.
- أظهرت المشروعات المتناهية الصغر دورها الايجابي في تمكين المرأة للقيام بمشروعها الخاص .
- أظهرت النتائج أنه لا بد من توفير وسائل تمويل متعددة للمشروعات من أكثر من جهة.

توصيات البحث

- أهمية العمل على تغيير القيم والاتجاهات والأقبال على العمل الحر .
- توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات المتناهية الصغر .
- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشروعات المتناهية الصغر .
- إتاحة الفرصة لتبادل الأفكار والخبرات وطرح الحلول للعديد من المشاكل والفرص والتحديات التي تواجه الجهات المانحة للقروض المتناهية الصغر وذلك للنهوض بها .
- تقديم التمويل الكافي من خلال تحفيز البنوك على الإقراض بفترات سماح مقبولة وأسعار فائدة مميزة .
- ضرورة توفير غطاء تنظيمي قانوني حاضن لهذه المنشآت للتعامل السريع مع المشاكل التي تواجهها وتوفير الحماية اللازمة من خلال اجراءات نظامية وقانونية خاصة .
- ضرورة التوسع في المزايا التأمينية المقدمة للعملاء وسرعة تقديم الخدمة في حالة وقوع الضرر .

- تطور مراكز التدريب المهني والفني وزيادة طاقتها الاستيعابية، وخصوصاً في الأحياء الشعبية الفقيرة ودعمها لتمكينها من استقبال أصحاب المشاريع ذوي الدخل المحدود و الفقراء والفقيرات المعيلات واعطاء المرأة الأولوية في اكتساب المهارات اللازمة لتطوير قدراتها وتعزيز اعتمادها على الذات كوسيلة للحد من البطالة والفقير.
- التخفيف من حدة إجراءات إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وفي مقدمتها منح التراخيص من المحليات وادخال المرافق، فضلاً عن عقبة الضرائب التي تؤثر على تكلفة المنتج أو الخدمة بما يرفع سعر البيع، ومن ثم يصعب المنافسة في السوق.
- تخصيص رؤوس أموال توجه للنساء بشكل عام من خلال جمعيات الأسر المنتجة ومن خلال مراكز التدريب المهني، وبخاصة في المجالات الإنتاجية والخدمية حتى يمكن توعية المرأة وتنقيتها بطبيعة عملها والأضرار الناتجة عنه المتوقع حدوثها
- أهمية تعزيز اسس الشفافية، وإرساء بني تحتية مناسبة، حيث أن هناك فجوتين رئيسيتين في البنية التحتية. أن السوق الثانوي غير ملائم، ويحتاج إلى التغيير لتحقيق النمو المستدام، كما أن هذه المسألة بحلجه إلى إيجاد حلول مبتكرة غير تقليدية.

المراجع

- أحمد صالح عثمان (٢٠١٦): أثر التمويل الأصغر على التنمية الريفية: دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية"، ولاية كسلا ، شاع الدين ، رسالة ماجستير.
- أحمد فاروق غنيم (٢٠٠٦): المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكستخدمين لحقوق المؤلف، بحث منشور، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن.
- أسمهان اسماعيل عبد الله هاشم (٢٠١٠): أثر التمويل الأصغر على التعاونيات النسوية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة ام درمان الاسلامية.

أقبال جعفر الحسين: أثر تمويل المشروعات النسوية الصغيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة السودانية: دراسة تطبيقية على مشروع محفظة المرأة ٢٠٠٠-٢٠٠٦. رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، ٢٠٠٩.

أماني حسن (٢٠١٠): سياسات الاقراض متناهي الصغر كأحد آليات للحد من الفقر في مصر. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أمل أحمد حسن شحاته الدالي: تفعيل الطلب على تأمين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في المملكة العربية السعودية"، كلية تجارة، جامعة سوهاج، مج ٢٦، عدد ٢، ٢٠١٢.

أمير محمد دياب: دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مكافحة الفقر محلية دنقلا السوداني مثالا. مركز دراسات الوحدة، مج ٣٥، عدد ٤٠٣، ٢٠١٢.

أميمة محمد إسماعيل (٢٠٠٨): تخطيط وإقامة المشروعات الصغيرة، التجربة المصرية. البنك العقاري التجاري، وحدة التمويل الأصغر.

أمين قسول: التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، مج ٢٢، ع ٧١٤، ٢٠١٥.

انتصار ابراهيم الطيب أبو القاسم (٢٠١٤): أثر التمويل الأصغر على المستفيدين من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على مصرف الادخار والتنمية فرع كوستي"، رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

إيهاب خالد محمد: الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. مجلة جسر التنمية، ٢٠١٧.

بابكر سليمان محمد عبيد (٢٠١٦): أثر التمويل الزراعي على صغار المزارعين في السودان: دراسة حالة مشروع السليت الزراعي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤. رسالة ماجستير، جامعة النيلين.

بركات محمود الشناق (٢٠٠٧): برنامج الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة تقييمية للمشاريع في محافظة اربد"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

- بلانيت فاينانس: أثر التمويل الأصغر في مصر - دراسة مسحية. ٢٠٠٨.
- البنك الأهلي المصري: المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، مصر، ٢٠٠٥.
- تغريد محمد على (٢٠١٣): المرأة والمشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقا: دراسة اجتماعية على المستفيدات من جمعية النساء العاملات. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
- تقرير البنك الدولي: التمويلات الصغيرة واستراتيجيات مكافحة. ٢٠٠٢.
- التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة لمجلس الشوري، مقترح الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والسياسات العامة والإجرائية لإستراتيجية المشروعات الصغيرة في مصر، ٢٠٠٣.
- تقرير البنك الدولي، التنمية في العالم، ١٩٩٠.
- تقرير منظمة العمل الدولية، www.ilo.org
- جعفر عبد الله: السمات والموجهات العامة للإطار الرقابي للتمويل الأصغر، كبير مستشاري التمويل الأصغر، ٢٠١٠.
- حسان خضر: تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت: ٢٠٠٢.
- حسين عبد المطلب الأسرج: تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر، ٢٠٠٧.
- حمدي الحناوي (٢٠٠٦): تنظيم المشروعات الصغيرة. مركز الاسكندرية للكتاب، مصر.
- خليفة العبري: مؤتمر الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة. سلطنة عمان، ٢٠٠٥.
- دانيال س. هاردي، بول هولدن وفاسيلي بروكوبنكو: مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة. ورقة عمل صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٢.

رضا فتح الله مصباح العريفي (٢٠١٣): أثر تمويل المشروعات الصغيرة على الحد من البطالة في ليبيا. رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر.

سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد (٢٠٠١): السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة للوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

سرور هوبوم: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ٢٠٠٢.

سلوى ضامن المصري، البنك المصري، تقرير تشخيص الفقر في الأردن، ٢٠٠٢

سماح مصطفى عبد الغني (٢٠١٥): تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية. وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية.

شاع الدين أحمد صالح عثمان (٢٠١٦): أثر التمويل الأصغر على التنمية الريفية: دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية. رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعه ام درمان، ولاية كسلا، السودان.

شيهب عادل (٢٠٠٨): الفقر والانحراف الاجتماعي: دراسة للتسول والدعارة. رسالة ماجستير، جامعة بوزيان، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، ٢٠٠٨.

صالح جبريل (٢٠٠٦): آلية إدارة التمويل الأصغر، مصرف الأذخار، قسم التخطيط والبحوث.

عبد الرازق الفارسي (٢٠٠١): الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الرحمن حسن: تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى، عمان ١٩٩٩.

عبد الوهاب عمر عبد الله (٢٠٠٩): دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر: دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية- ولاية الخرطوم. رساله ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

على أحمد السقاف: بطالة الشباب الأسباب والمعالجات. ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل "بطالة الشباب المشاكل والحلول"، جامعة عدن، الأردن، ٢٠٠٧.

على احمد درج: التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً. مجلة جامعه بابل، العلوم المصرفية والتطبيقية، جامعة الانبار/ كلية الادارة والاقتصاد، ع ٣، مج ٢٣، ٢٠١٥.

فاطمة مختار محمد (١٩٩٥): المنشآت الطوعية في التنمية، جامعة أم درمان الاسلامية.

فلاح خلف الربيعي (٢٠٠٦): دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة. جامعة عمر المختار، ليبيا. <http://mpr.a.ub.uni-muenchen.de>

ماهر حسن المحروق وإيهاب: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، موقع بادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢.

محمد صالي (٢٠١٦): تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر. رساله دكتوراه، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر.

محمد هيكل (٢٠٠٣): مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

محمد وجيه بدوي: تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.

محمود عبد الله عثمان (٢٠١١): التمويل الأصغر وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة تطبيقية على ولاية القضايف في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩م. رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الاسلامية، السودان.

مصطفى جمال الدين، أبو بكر إبراهيم وآخرون (٢٠٠٦): تحليل الموضوع الراهن للتمويل الأصغر في السودان، الخرطوم.

المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الاعمال: دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الاعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الاعمال في الشرق الاوسط، الرياض المملطة العربية السعودية، ٢٠١٤.

مؤتمر العمل العربي: المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، ٢٠١١.

نعمة الله نجيب إبراهيم (٢٠٠٠) أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
نهى ممدوح مصطفى الهرميل: عوامل نجاح المشروعات متناهية الصغر من منظور تنظيم
المجتمع: دراسة مطبقة على وحدة أول طنطا للتضامن الاجتماعي. الجمعية
المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مجلة الخدمة الاجتماعية، عدد ٥١،
٢٠١٧.

هوشيار معروف (٢٠٠٥): دراسات في التنمية الاقتصادية. جامعة البلقاء التطبيقية، دار
صفاء للنشر.

وزارة التجارة الخارجية: تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. نموذج
الشباك الواحد، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.

يحي محمد محمد هاشم: التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر:
دراسة تحليلية. مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم
والتربية، جامعة عين شمس، ١٨٤، ج ٢، ٢٠١٧.

محمود فرج عبد الواحد: المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها على التنمية ومحاربة
الفقر. تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية في محافظة الفيوم.

Adrian Francis Fenton (2017): Microfinance and climate change
adaptation: insights from Bangladesh. Ph.D, University of
Leeds, England.

Cheng Xiang; Xiangping Jia and Jikun Huang: Microfinance through
non-governmental organizations and its effects on formal
and informal credit Evidence from rural China. Centre for
Chinese Agricultural Policy, Institute for Geographical
Sciences and Natural Resources Research, Chinese
Academy of Sciences, Beijing, China, Vol. 6 No. 2, 2014.

Dianne H. B. Welsh & others: Microenterprise performance and
microenterprise zones (MEZOs) in China. Bryan School of
Business and Economics, University of North Carolina at
Greensboro, Greensboro, North Carolina, USA, Vol. 51 No.
1, 2013.

- Douglas FLaher (2018): The Trade-Off between Operational Self-Sufficiency, Impact, and Outreach in East African Microfinance Institutions", D.B.A, Anderson University, United States, 2018.
- Edith Dankwa (2018): Strategies for Achieving Entrepreneurial Success in the Microfinance Sector in Ghana. D.B.A, Department Business Administration, United States – Minnesota, United States.
- Emmanuela Ahou Yeo (2016): Microfinance effect on child nutritional status", Ph.D, Justus-Liebig-Universitaet Giessen, Germany.
- Fang Xiong and Jia Lu You (2017): The impact paths of social capital and the effects of microfinance Evidence from rural households in China? Activity Research Center for the Creation of National Unity and Progress, South-Central University for Nationalities, Wuhan, China.
- Francis Kwesi Bondinuba (2016): Francis Kwesi The role of microfinance as an innovative strategy for low-income housing delivery in developing countries. Ph.D, Heriot-Watt University, Scotland, United Kingdom.
- Guan Huang (2018): Essays on microfinance repayment behaviour: an evaluation in developing countries. Country of publication, The University of Reading (United Kingdom), England.
- Ishraq Ahmed (2017): Regional Welfare and Female Schooling: Do Microfinance and Female Stipends Matter in Bangladesh? PhD, Department Economics, Southern Illinois University at Carbondale, United States.
- Jian Xiao (2017): An Empirical Study on the Impact of Microfinance Institutions on Development. Ph.D, Department Economics, Fordham University, United States.

- Josephine Nguefo Gnilachi (2016): Microfinance - poverty alleviation and women's empowerment. Ph.D, Martin-Luther-Universitaet Halle-Wittenberg, Germany.
- Julie Humberstone (2015): Managing for organisational self-reliance and social impact in indian microfinance : alternatives to the mainstream. Ph.D, University of Bath, England, United Kingdom.
- Katherine Ann Nager (2018): The Importance of Social Capital in Microfinance, a Case Study on Community Based Microcredit from Rural Uganda. M.A, Department Political Science, San Diego State University, United States.
- Lara M. J. Lorenzetti (2016): Microfinance, health, and empowerment: Evaluating the effect of an integrated intervention on client revenue and profit in Benin. Ph.D, Department Health Policy and Management, The University of North Carolina at Chapel Hill, United States.
- Linying He (2019): Microfinance Assemblages in China: Production, Maintenance, Transformation and Deterioration", Country of publication, Columbia University, United States.
- Mashura Akilova (2015): Microfinance, Child Work and Education. Ph.D, Department Social Work, Columbia University, United States, p.128.
- Muhammad Abu Naser (2018): Microfinance, poverty alleviation & women entrepreneurs in the bangladeshi community: rhetoric and realities. Ph.D, De Montfort University, England.

- Ngechop Yvonne Claire Ndifor (2017): Financial services as a transformative social change mechanism: the case of microfinance partnerships with women entrepreneurs in Cameroon. Ph.D, University of Kent at Canterbury, England.
- Rose Abdullah and Abdul Ghafar Ismail: Al-Tawhid in relation to the economic order of microfinance institutions. Faculty of Business and Management Sciences, Universiti Islam Sultan Sharif Ali, Gadong, Brunei, Vol. 30 No. 4, 2014.
- Samuel Wai Johnson (2016): The effect of microfinance liability structure on the political capital of post-conflict clients: Implications for peace building and economic development. Ph.D, Department Conflict Analysis and Resolution, George Mason University, United States.
- Sylvia M. Somerville (2017): Incentivizing Informality: Does Microfinance Play a Role in Keeping Firms Informal? M.P.P, Department Public Policy and Policy Management, Georgetown University, United States.
- Thanawit Bunsit (2016): The economics of happiness: linkages between microfinance, happiness, and wellbeing in rural Thailand. PhD, University of Bath, England.
- Yu Jiangu: A survey of Small and Medium Enterprises in china. May 30, 2002.
- Zhao Ding (2018): Rural households' preferences for microfinance and its impact of participation on households' welfare in china. Ph.D, Christian-Albrechts Universitaet zu Kiel, Germany.

EVALUATION OF THE SOCIAL AND ECONOMIC EFFECTS OF MICROFINANCE PROJECTS IN SOME UPPER EGYPT VILLAGES

Sahar R. Hussein⁽¹⁾; Hatem A.⁽²⁾; Hesham I. El-Kassas⁽²⁾
Mohssen M. El-Batran⁽³⁾

1) Post graduate student at Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 3) Faculty of Agriculture, Cairo University

ABSTRACT

This study aims to shed light on the evaluation of the social impacts of micro-projects in some villages of Upper Egypt, and this is achieved through studying the social impact for the beneficiaries of the micro-projects. The sample of the study was (220) individuals from the beneficiaries of the micro-projects. The primary data for the study was collected through a social survey of the sample, where a questionnaire was designed and tested. This form was distributed to the vocabulary of the target sample. The descriptive analytical method was used in this study.

The study results showed the validity of the first hypothesis There is a statistically significant social effect of microenterprises. Finally, the study presented recommendations, the most important of which is the necessity of preparing real feasibility studies for micro projects, the need to create links between banks and local community organizations to serve the non-serviced segments, the need to pay attention to the role of micro projects in development as they serve a large segment of society segments and The necessity of taking into account an important fact, which is taking care of the impact achieved by the micro-projects on the social side on the beneficiary of the project, his family and the society in which he lives, the need to pay attention to women and look at the vital role they play in society.